اقتصاد

تخفيض أوزان الخبز في مصر

القاهرة ـ **عادل صبري**

قررت المخابز الخاصة في مصر، خفض أوزان المخبوزات بنحو 15% من أحجامها، لمواجهة الزيادة في تكلفة الإنتاج جراء ارتفاع أسعار السولار وغاز الطهي بنسب تتراوح ما بين 21% و33% الخميس الماضي. بدأت المخابز تنفيذ سياساتها بشكل جماعي، خلال اليومين الماضيين بأنحاء البلاد، لرغبة أصحابها في تأجيل زيادة أسعار المخبوزات للشهر المقبل، وعدم التصادم مع الحكومة التي وعدت بإعادة دراسة تكلفة المخبوزات بالمخابز في القطاعين العام والخاص، في إطار الزيادة الأخيرة بأسعار المحروقات. رفعت المخابز سعر الرغيف نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، بنسبة 25% لمواجهة الزيادة بسعر الدقيق، وارتفاع الدولار بالسوق السوداء أمام الموردين إلى 70 جنيها.

وفق بيانات شبه رسمية، تخدم المخابز الخاصة نحو 45 مليون مواطن، من المحرومين من الخبز المدعم، يحصلون على الرغيف وزن 70 غراما بسعر جنيه، وزن 150 غراما بـ 2,5 جنيه، ووزن 250 غراما بـ 5 جنيهات، و350 غراما بسعر 12,5 جنيها. طالب 30 ألفا من أصحاب المخابز المتخصصة في إنتاج الخبز المدعم الحكومة، بتدبير قيمة الخسائر التي تتحملها المخابز جراء تثبيت سعر رغيف الخبز المدعم بـ 5 قروش لمواجهة خسائر فادحة في التشغيل، نتيجة رفع أسعار الوقود والنقل ومستلزمات الإنتاج بالمخابز.

قال رئيس شعبة المخابز عطية حماد لـ«العربي الجديد» إن الحكومة لجأت إلى تحمل التكلفة في سعر الدقيق، للخبز المدعم، دون اعتبار للزيادة الكبيرة في أسعار مدخلات الإنتاج، والتي تشمل السولار والغاز والكهرباء والمياه والعمالة والمعدات، بما أوجد خللا في تكلفة إنتاج الرغيف المدعم، يتحملها أصحاب المخابز. أكد حماد ارتفاع أجر العامل اليومي إلى 300 جنيه في المتوسط، واكبتها زيادة بتكلفة الملح والخميرة ومدخلات الإنتاج، والرسوم المدفوعة للكهرباء والمياه، بمعدلات تصل إلى ضعف قيمتها منذ تحديد تكلفة رغيف الخبز عام 2020، مشيرا إلى أن التأخير في مواجهة طلبات أصحاب المخابز، يعني خروج العديد منهم عن العمل، ضمن منظومة تحتاجها الدولة في توفير الخبز الرخيص للمواطنين. أوضح حماد أن المشاركين في إنتاج الخبز الخاص، لا يحتاجون قرارا من الحكومة، لرفع أسعار الخبز، حيث إن العلاقة تربطهم بالمستهلك وفقا لقانون العرض والطلب، مبينا أن سبب تأخرهم في رفع الأسعار تلقائيا بعد ارتفاع سعر المحروقات، يرجع إلى انخفاض تكلفة الدقيق بنحو 5 آلاف جنيه للطن.

سجل متوسط سعر الدقيق تراجعا الأسبوع الماضي، من 23 ألف جنيه إلى 17 ألف جنيه للطن، متأثرا بتراجع أسعار توريد القمح والحبوب عالميا، وإفراج الحكومة عن الواردات من السلع الأساسية، على رأسها القمح والأعلاف، بقيمة 1,7 مليار دولار. يباع كيلو الدقيق لعمل المخبوزات والمعجنات بالمنازل ما بين 35 و49,50 جنيها. عدلت وزارة التموين تكلفة تصنيع الخبز البلدي، لمخابز القطاعين العام والخاص المشتركة في نظام بيع الخبز المدعم، بعد رفع أسعار السولار والغاز اعتبارا من السبت الماضي. تشرف وزارة التموين على 30 ألف مخبز يعلمون على إنتاج ما بين 250 مليونا و275 مليون رغيف خبز مدعم يوميا، توزع على 21 مليون بطاقة تموينية، تستهدف نحو 62 مليون مواطن، تراهم الحكومة من مستحقي الدعم دون غيرهم.

تباطؤ نمو الإنفاق بالبطاقات المصرفية

ارتفع الإنفاق اليومي بالبطاقات في كوريا الجنوبية بنسبة 6,2% العام الماضي، لكن هذا النمو تباطأ عن العام السابق وسط تراجع الطلب المحلي، حسبما أظهرت بيانات البنك المركزي أمس الاثنين. وأنفق حاملو بطاقات الائتمان والخصم ما متوسطه 3,3 تريليونات وون (2,46 مليار دولار) يوميًا في العام الماضي، مقارنة بـ 3,1 تريليونات وون في العام الذي سبقه، وفقاً لبيانات بنك كوريا (BOK). وأظهرت البيانات أن الإنفاق ببطاقات الائتمان ارتفع بنسبة 6,9% على أساس سنوي ليصل إلى متوسط يومي قدره 2,62 تريليون وون، متباطئاً من الزيادة السنوية البالغة 13,5% في العام السابق. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد، بنسبة 1,4% العام الماضي، لكنه يمثل تباطؤاً من تقدم بنسبة 2,6% في عام 2022.

(Getty)

سباق على الأموال الساخنة... مصر وتركيا الأحدث

مصطفى عبد السلام

دخلت تركيا في سباق مع مصر وغيرها من الأسواق الناشئة على جذب أموال المستثمرين الأجانب الساخنة، وهي الأموال التي تتدافع نحو الدول المتعطشة للنقد الأجنبي باحثة عن العائد السريع والمضمون، عبر الاستثمار في أدوات شبه مضمونة، منها الأذون والسندات. ومؤخرا دخلت العديد من الدول الباحثة عن سيولة دولارية سريعة في منافسة نحو استقطاب أكبر كميات من الأموال الساخنة سريعة التحرك، عبر زيادة سعر الفائدة على عملاتها لمستويات غير مسبوقة، وهو ما يغري قناصي الصفقات الباحثين عن الثراء السريع. فتركيا رفعت الخميس الماضي الفائدة إلى 50% بزيادة 5% مرة واحدة، وهو المستوى الأعلى في تاريخها منذ التسعينيات، لمكافحة التضخم الذي تجاوز 67% في فبراير. والبنك المركزي المصري رفع الفائدة إلى 27,5% يوم 6 مارس بزيادة 6% مرة واحدة، قبيل تعويم الجنيه. وحلت السودان في المرتبة السادسة ضمن الدول الأعلى بأسعار الفائدة بلغت 28,3%، وهناك توقعات بزيادة السعر لمواجهة تضخم مرتفع وتبعات انهيار الاقتصاد وحرب شرسة. سبق مصر وتركيا والسودان في سباق الرفع الأرجنتين التي رفعت الفائدة لأكثر من 100%، لتسجل المركز الأول عالمياً. يتكرر المشهد في دول أخرى رفعت الفائدة لمعدلات قياسية بهدف جذب الأموال الساخنة والحيلولة دون انهيار قيمة العملات كما هو في زيمبابوي، 130%، وفنزويلا 57,8% وغانا 29% واليمن ومالاوي والكونغو. وعلى الرغم من المكاسب القصيرة التي تحققها الدول من جذب الأموال الساخنة، والتي تساهم في تحقيق سيولة دولارية سريعة وتقوية العملة المحلية، إلا أنها في المقابل تمثل دمارا للاقتصادات والعملات وإرهاقا لموازنات الدول في حال عدم تحويل تلك الأموال من سريعة التحرك إلى مشروعات استثمارية طويلة الأجل. فهذه الأموال تهرب بسرعة عند حدوث أول خطر سواء داخل الدولة المستقبلة لها أو خارجها، كما حدث عقب اندلاع كورونا وحرب أوكرانيا ورفع الفائدة الأميركية، وتحتمي بسرعة بالأصول شبه المضمونة ومنها الدولار واليورو والذهب، وفي حال الهروب فإنها تسبب تهاويا للعملات، كما هو الحال مع الجنيه المصري، والذي تم تعويمه 3 مرات عقب هروب نحو 23 مليار دولار من تلك الأموال عقب اندلاع حرب أوكرانيا، وتكرر المشهد في الأرجنتين. الأموال الساخنة سلاح باتر وخطر، فإما أن تروضه وتقنع أصحابه بالبقاء فترة أطول، وهذا أمر صعب بسبب طبيعة تلك الأموال وأصحابها، وإما أن تكتوي بنيرانها الحارقة في شكل اضطرابات في الأسواق، خاصة العملة والسلع، وتضخم عالٍ وهروبٍ للأموال وانهيارٍ للمدخرات المحليةٍ وتعويماتٍ للعملةٍ لا تتوقف.

لقطات

الأردن: تحسن طفيف للطلب على الغذاء

توقع ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن جمال عمرو، أن يتحسن الطلب قليلا على نشاط قطاع المواد الغذائية، خلال الأيام المقبلة، بالتزامن مع صرف رواتب العاملين بالقطاعين العام والخاص. وقال عمرو لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن تحسن حركة شراء المواد الغذائية والسلع الرمضانية سيكون بحدود ضيقة كون المواطنين يركزون هذه الأيام على مستلزمات العيد. وأضاف أن «حركة السوق خلال شهر رمضان الحالي جاءت أقل بنسبة 30 بالمئة مقارنة عما هو معتاد»، مؤكدا أن أسعار المواد الغذائية والسلع الرمضانية «ممتازة ومستقرة، ومتوفرة بكميات كافية».

انخفاض صادرات الخليج إلى الصين

أظهرت بيانات رسمية انخفاض صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين، بنسبة 8,14%، خلال شهر فبراير/ شباط من العام الجاري. وانخفضت تلك الصادرات إلى 12,174 مليار دولار، مقارنة مع 13,254 مليار دولار، بالفترة المقارنة خلال عام 2023. وبلغت قيمة واردات دول الخليج من الصين خلال المدة المُحددة نحو 8,584 مليارات دولار، مقارنة مع 6,535 مليارات دولار في نفس الفترة من العام قبل السابق. وسجل الفائض التجاري بين الدول 3,589 مليارات دولار لصالح دول الخليج خلال شهر فبراير، مقابل فائض بقيمة 6,718 مليارات دولار في الفترة المماثلة من عام 2023.

قطر تستضيف مؤتمر اسواق راس المال العربية

تستضيف هيئة قطر للاسواق المالية في 25 إبريل/ نيسان 2024 المؤتمر الثالث لاسواق راس المال العربية، بالتعاون مع اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية تحت شعار «الابتكار والذكاء الاصطناعي والاستدامة: الفرص والتحديات». ويهدف المؤتمر الثالث لأسواق رأس المال العربية إلى مناقشة الاتجاهات المستقبلية للعلاقة ما بين الذكاء الاصطناعي وادارة اسواق راس المال. كما يبحث في تصاعد دور الذكاء الاصطناعي في تطبيق الحوكمة والاستدامة المالية والمسؤولية الاجتماعية في تلك الاسواق، إضافة إلى تصاعد اهمية التقنيات التكنولوجية في إدارة المخاطر التي تواجه اسواق راس المال.

وفد اقتصادي سوري يزور السعودية

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

تعتزم غرف التجارة السورية التابعة للنظام إرسال وفد إلى السعودية الشهر المقبل، في خطوة جديدة باتجاه تطبيع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين عقب عودة العلاقات الدبلوماسية بين دمشق والرياض بعد قطيعة دامت أكثر من عقد. ونقلت صحيفة «الوطن» المقربة من السلطة عن رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام قوله إن «الاتحاد يعتزم إرسال وفد إلى الرياض»، مشيرا إلى أنه «من المقرر أن تجرى الزيارة في الرابع والعشرين من شهر إبريل/ نيسان المقبل». وكشف أن الاتحاد يحضّر للزيارة «من أجل الوصول إلى نتائج مهمة جداً لتحسين العلاقات التجارية»، مضيفا أن «العلاقة مع السعودية متميزة». بلغت قيمة المبادلات التجارية بين سورية من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى 1,724 مليار دولار في 2010، ولم تتجاوز 675 مليوناً في 2022. وأشار اللحام إلى أن «الرياض سمحت منذ نحو 8 أشهر بتصدير المواد والبضائع من السعودية إلى سورية، سواء أكانت هذه المواد ذات منشأ سعودي أم ذات منشأ أجنبي وموجودة في السعودية». واعتبر أن «هذا القرار من التسهيلات الكبيرة التي صدرت عن السعودية، وساهم في تحسن العلاقات التجارية بين البلدين»، مشيراً إلى أن «المنتجات الزراعية السورية باتت مرغوبة ومطلوبة في السعودية». وكان اللحام قد زار المملكة في منتصف العام الفائت للمشاركة في مؤتمر الأعمال العربي الصيني، والتقى في الرياض مع رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي، واتفقا على إعادة فتح مسار التعاون الاقتصادي واستئناف الأنشطة والفعاليات التجارية والاستثمارية بين الجانبين. وتأثر حجم التبادل التجاري بين سورية والسعودية، تحديدا منذ 2013 مع خروج معبر نصيب الحدودي مع الأردن عن سيطرة النظام السوري. وكانت الهيئة العامة للإحصاء السعودية أكدت أن الصادرات السعودية إلى سورية بلغت أكثر من 83 مليون ريال (نحو 22 مليون دولار) في الربع الرابع من عام 2022. وبحسب الهيئة، بلغت الواردات السعودية من سورية خلال الفترة نفسها حوالي 273 مليون ريال، مرتفعة بنسبة 7,9% على أساس سنوي. وتعد المنتجات النباتية من أهم الصادرات السورية إلى الأسواق السعودية.

متفرقات اقتصادية

الغلاء يحرم التونسيين من عمرة رمضان

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يحول الغلاء هذا العام دون أداء عدد كبير من التونسيين عمرة رمضان، إذ تسجل وكالات وشركات السفر تراجعاً في الطلب على هذه الرحلات المحبذة لدى كثيرين. ويقبل التونسيون من طبقات اجتماعية مختلفة على العمرة في شهر الصيام، عن طريق تمويلها من المدخرات الأسرية، أو عبر مساهمة الأبناء بعمرة الأهل. وسجلت أسعار العمرة الرمضانية هذا العام زيادة لا تقل عن 2500 دينار، أي نحو 830 دولاراً، لتصل إلى حدود 7500 دينار، أي ما يعادل 2500 دولار، مقابل متوسط كلفة لا يتجاوز 5 آلاف دينار خلال السنوات الماضية. وتقول المواطنة منى الزمني (56 عاماً) إن «أسعار عمرة رمضان بلغت مستويات قياسية هذه السنة، ما أجبرني على التراجع عن أداء المناسك، وتأجيل ذلك إلى ما بعد فترة الحج».

وتؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ «كلفة العمرة تتجاوز طاقة إنفاق الأسر متوسطة الدخل التي لم تكن في السابق تحرم من السياحة الدينية المقربة جداً من قلوب التونسيين». تتابع: «العمرة رمضان مكانة خاصة في قلوب التونسيين وهي نظيرة الحج بالنسبة إليهم، لكن الغلاء قد يؤجل قرار أدائها لسنوات أخرى بالنسبة للعديد منهم». وكانت الزمني تنوي هذا العام أداء العمرة في رمضان بصحبة زوجها ووالدتها، غير أنها عدلت عن قرارها لعدم القدرة على توفير ما يزيد عن 25 ألف دينار، أي ما يزيد عن 8300 دولار، من أجل تغطية مصاريف الرحلة. لكن جامعة (تجمع) وكالات السفر سجلت هذه السنة تراجعاً في الطلب بنحو 30 بالمائة مقارنة بالمواسم الماضية، وذلك لأسباب مالية.

ويقول عضو الجامعة ظافر لطيّف إن «أكثر من 20 ألف تونسي يفضلون القيام بمناسكهم في شهر الصيام، وهي نسبة كبيرة بالنظر إلى إجمالي من يؤدون العمرة على امتداد العام». ويؤكد لطيّف في تصريح لـ«العربي الجديد» تأثير تراجع القدرة الإنفاقية للتونسيين على إقبالهم على السياحة الدينية، مشيراً إلى أن هذا العام شهد تراجعا في الطلب على العمرة الرمضانية. ويفيد في سياق متصل بأن «شريحة واسعة من التونسيين تؤدي مناسك العمرة عن طريق الادخارات الأسرية أو بمساهمة من الأبناء، غير أن عسر الإنفاق بات يشمل الجميع، ما يفسّر عدم قدرتهم على مجابهة تكاليف العمرة لهذا العام». ويقدّر المتحدث بـ«تسجيل العمرة في شهر الصيام زيادة مهمة في الأسعار، وذلك نتيجة ارتفاع كلفة تذاكر الطيران والرسوم على السفر والإيواء». وتنشط في تونس نحو 800 شركة سياحة، منها 150 شركة مختصة بالعُمرة. وتشهد شركات السفر المختصة بنشاط العمرة في الفترة بين شهري شعبان ورمضان من كل عام نشاطاً كبيراً. ورغم الصعوبات المادية التي يمر بها التونسيون وارتفاع أسعار تذاكر السفر والإقامات لم يسجّل نشاط السياحة الدينية على امتداد فترات طويلة أي تراجع، غير أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتونسيين تغيّر كثيراً خلال العامين الماضيين بفعل التضخم وفقدان مصادر الدخل وارتفاع نسبة البطالة.

ارتفاع كبير في كلفة الحج والعمرة (الأناضول)

العراق: ضرائب على قطاعات جديدة

بغداد ـ **أحمد عبد**

في خطوة هي الأولى من نوعها أعلنت الهيئة العامة للضرائب في العراق توجُّه الحكومة إلى تحصيل الضرائب من 85 جهة جديدة لم تشمل سابقاً ضمن جباية الضرائب، من بينها شركات سيارات التاكسي والإعلانات وعلى المشاهير والفنادق والمطاعم. وبحسب إحصائية رسمية سابقة للهيئة العامة للضرائب، فإن إيرادات الضرائب للعام 2023 بلغت بـ 5 تريليونات و500 مليار دينار (بحدود 4 مليارات دولار) خلال تسعة أشهر بنسبة نمو تصل إلى 150 في المائة. وقال رئيس الهيئة العامة للضرائب، علي وعد علاوي، إن هيئته أضافت رسوماً على بعض الشركات التي كانت غير خاضعة لجباية الضرائب في العراق، والتي لديها تطبيقات (التاكسي) مثل تاكسي المطار وتاكسي كريم وتاكسي بلي، وبقية شركات تاجير السيارات. وبيّن علاوي، في حديث لوسائل إعلام محلية عراقية، أن هذا القطاع كان غير خاضع للضريبة، وتم تحصيل موافقة رئاسة مجلس الوزراء من أجل إخضاعه للضريبة بنسبة 15 في المئة. ورغم الاعتراضات على تلك الخطوة من قبل الممولين، إلا أن عدداً من المختصين في الشأن الاقتصادي اكدوا، أن قرار فرض الضرائب على هذه الفئات له انعكاسات إيجابية تزيد من حجم إيرادات الدولة المالية، فضلاً عن تفعيل الدور الرقابي والقانوني واستحداث آليات عمل مشتركة بين مؤسسات الدولة العراقية لا تقتصر على الهيئة العامة للضرائب. وبيّن الخبير الاقتصادي، ضرغام محمد علي، أن فرض الضرائب يحتاج إلى آليات تنسيق وشراكة بين الهيئة العامة للضرائب والفعاليات المذكورة وإصدار إجراءات رسمية لهذه الفعاليات لتكون أنشطتها تحت رعاية من الدولة. وأضاف علي لـ«العربي الجديد»، أن أنشطة بعض الفئات التي تم تحديدها لا يشكل صعوبة رقابية، خصوصاً أن مواقع التواصل لا تملك ممثلين أو وكلاء في العراق. ووفق الخبير فإنه في حال وجود ممثلين تجاريين فإن فرض ضريبة دخل هو أمر قانوني، كونه نشاطاً تجارياً خاضعاً للقانون، ويعمل داخل حدود الدولة العراقية واستثمار هذه الفئات يتيح الفرص لتطوير هذه الأنشطة. وأشار إلى أن الإيرادات المتحصلة من هذه الفئات تصنف باعتباره إيراداً حكومياً إضافياً لتمويل الموازنة بعيداً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتمد عليها الدولة كالنفط، مشدداً على أهمية استحداث آليات جديدة لعمل الشركات الإلكترونية في عموم العراق. من جانبه يرد الباحث الاقتصادي، علي العامري، على بعض المنتقدين قائلاً إن الضرائب تعتبر مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل القومي والإيرادات الحكومية لأي دولة، وتتيح فرص تمويل الخدمات العامة والمشروعات التنموية، فضلاً عن تحقيق جوانب كبيرة من التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وأكد أن الضرائب من شأنها إعادة توزيع الموارد والدخل. بالإضافة إلى وظائف أخرى تتعلق بالسياسات النقدية والسيطرة على مستويات التضخم والركود والعجز على حد سواء. وبيّن العامري، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الضرائب تلعب دوراً حيوياً في دعم الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية في البلاد، مثل تمويل القطاع الصحي والتعليم وتطوير البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات والمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى دعم القطاع العام وتمويل الإدارة الحكومية والجهات الأمنية والقوات المسلحة. وأشار العامري، إلى أن الضرائب في العراق تثير جدلاً كبيراً لما فيها من علامات استفهام متعددة تتعلق بعمليات التهرب الضريبي ووجود هدر كبير في المبالغ المستحصلة منها. وأوضح أن حجم المبالغ التي أهدرت تتجاوز قيمتها 800 مليون دولار، بسبب ضعف الأداء في تطبيق القانون، وإصدار العقوبات المخففة في حق المخالفين والمتخلفين عن سداد أموال الضرائب مما أفقد المواطن الثقة بهذا القطاع. وشدد العامري على أن شمول الفئات الجديدة بالضرائب يدعو إلى التفاؤل، من خلال تحصيل الدولة مبالغ إضافية لموازنتها السنوية. أوضح الخبير القانوني، علي التميمي، أن قانون الضرائب العراقي رقم 113 لسنة 1982 شدد على فرض الضرائب في حق الحرف والأعمال التي تمارس للأفراد والشركات. وأضاف التميمي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن العراق يفتقر إلى قانون الجرائم الإلكترونية الذي يُنظم عمل وسائل التواصل الاجتماعي، مما يدعو للرجوع إلى قانون الضرائب العراقي رقم 113 لسنة 1982 بعد أخذ الموافقة الرسمية من مجلس الوزراء العراقي للشروع في تنفيذ فقرات هذا القانون. وأكد التميمي، أنه لا توجد استثناءات من هذا القانون، وفي حال مخالفة هذا القانون يتم تطبيق المادة رقم 329 من قانون العقوبات العراقي وفق العناصر الجزائية المتمثلة بالحبس والغرامة. وبيّن أن توجه الهيئة العامة للضرائب الأخير جديد، ولا يمكن أن يكتمل قانونياً إلا بعد تشريع البرلمان العراقي لقانون الجرائم الإلكترونية في ما يخص الفئات المشمولة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمشاهير على السوشيال ميديا، لتنظيم عمل القانون. وتساءل التميمي، عن الجهة التي ستراقب هذه الفئات، إذ لا يمكن لجهة واحدة مراقبة الفئات والمشمولة وتحديدها، ما لم يتم النتسيق بين الجهات المعنية المتمثلة بوزارة الاتصالات والهيئة العامة للضرائب وهيئة الإعلام والاتصالات، من خلال توجيه رسمي صادر عن مجلس الوزراء العراقي.

تحقيق

«يصل سعر طبق يتكون من 4 حبات من الخيار أو البندورة (الطماطم) إلى قرابة 30 دولاراً»، هذا ما قاله الفلسطيني محمد أبو الحسنى لـ«العربي الجديد» عندما تحدث عن الأزمات الغذائية الخانقة ومخاطر الجوع التي تواجه الفلسطينيين المحاصرين في القطاع. ويأتي ذلك في ظل استهداف الاحتلال حرث كل ما هو أخضر في غزة، إذ دمر أكثر من 75% من القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لإمداد الفلسطينيين المحاصرين بالغذاء في ظل إغلاق المعابر ومنها رفح وكرم أبو سالم وإريز، والتضييق الكبير على دخول المساعدات. ويأتي ذلك في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية للشهر السادس على التوالي، حيث يعيش قطاع غزة أزمات معيشية خانقة إلى جانب الإبادة والقتل والاعتقال والتفجير، وبالتالي صعوبة توفير أبسط الاحتياجات اليومية اللازمة لإعداد الطعام لمن تبقى على قيد الحياة، ما يفاقم أزمة التجويع. ونتيجة لحالة التجويع التي يعيشها القطاع، فإن عشرات الأشخاص فقدوا أرواحهم نتيجة الجوع والتعنت الإسرائيلي في إدخال المساعدات والشاحنات المحملة بالغذاء إلى مناطق غزة وشمالي القطاع، وهو ما فاقم من الأوضاع المعيشية.

الاحتلال يحرق خضروات قطاع غزة

مزارعون فلسطينيون يقطفون الطماطم من أحدى المزارع (سعيد الخطيب/فرانس برس)

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

استهدف الاحتلال الإسرائيلي حرث كل ما هو أخضر في غزة، ضمن جرائمه الهادفة إلى الإبادة الجماعية لسكان القطاع، إذ دمرت الحرب الإجرامية التي دخلت شهرها السادس أكثر من 75% من القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لإمداد الفلسطينيين المحاصرين بالغذاء في ظل إغلاق المعابر ومنها رفح وكرم أبوسالم وإريز، والتضييق الكبير على دخول المساعدات. ويأتي ذلك في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية للشهر السادس على التوالي، حيث يعيش قطاع غزة أزمات معيشية خانقة إلى جانب الإبادة والقتل والاعتقال والتفجير، وبالتالي صعوبة توفير أبسط الاحتياجات اليومية اللازمة لإعداد الطعام لمن تبقى على قيد الحياة، ما يفاقم أزمة التجويع. ونتيجة لحالة التجويع التي يعيشها القطاع، فإن عشرات الأشخاص فقدوا أرواحهم نتيجة الجوع والتعنت الإسرائيلي في إدخال المساعدات والشاحنات المحملة بالغذاء إلى مناطق غزة وشمالي القطاع، وهو ما فاقم من الأوضاع المعيشية.

المؤشرات الرسمية

وعلاوة على حالة الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، الذي يضاف للحصار المتواصل للعام السابع عشر على التوالي، فإن مؤشرات غلاء المعيشة ارتفعت بشكل متصاعد بفعل إغلاق المعابر والحدود خلال الآونة الأخيرة. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن شهر فبراير/ شباط 2024 سجل ارتفاعاً حاداً في مؤشر غلاء المعيشة في القطاع عموماً بنسبة 27%، فيما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال ذات الشهر ارتفاعاً حاداً نسبته 27,25% نتيجة لاستمرار العدوان الإسرائيلي. ويشير الإحصاء الفلسطيني إلى استمرار الارتفاع الحاد وغير المسبوق في مؤشر غلاء المعيشة لقطاع غزة نتيجة لاستمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي للشهر السادس على التوالي، ليسجل ارتفاعاً حاداً نسبته 111% منذ السابع من أكتوبر.

تدمير 75% من الزراعة

تبدو المعضلة بدرجة أساسية لدى السكان فيما يتعلق بالخضروات التي تختلف أسعارها ما بين شمالي القطاع وجنوبه، لاعتبارات عدة أبرزها تدفق الشاحنات بشكل أسهل في المناطق الجنوبية مقارنة بالشمالية وتعمد الاحتلال استهداف المساعدات والقوافل. وتعكس بيانات اتحاد لجان العمل الزراعي (مؤسسة فلسطينية مستقلة) أن الحرب الإسرائيلية أسهمت في تدمير أكثر من 75% من القطاع الزراعي في غزة، وقوضته بشكل كبير حيث يشكل القطاع الزراعي في غزة ركناً أساسياً وحيوياً للغذاء إلى جانب الاقتصاد. ومع تسجيل أسعار الخضروات ارتفاعاً ضخماً في الأسعار فإن المشهد تحول في القطاع إلى شراء كميات قليلة ومحدودة جداً منها بما يسهم في توفير احتياجات خفيفة للعائلات للطعام، لا سيما خلال شهر رمضان الذي أتى في ظل أوضاع إنسانية قاسية.

4 حبات طماطم بـ30 دولاراً

يتحدث الفلسطيني محمد أبو الحسنى عن حالة الارتفاع الكبير في الخضروات والمواد الغذائية بشكل كبير للغاية نتيجة صعوبة تدفق الشاحنات والمساعدات في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية للشهر السادس على التوالي دون أفق بتوقفها. ويقول أبو الحسنى لـ«العربي الجديد» إن أسعار الخضروات الأساسية مثل البندورة والخيار والبطاطا وصلت أسعارها إلى 100 شيكل إسرائيلي، علاوة على تسجيل أصناف أخرى من البازيلاء ارتفاعاً كبيراً يصل إلى 28 شيكلا لكل كيلوغرام. (الدولار = 3,64 شواكل). ويشير الفلسطيني الذي يقطن مدينة غزة إلى أن السكان باتوا يعتمدون على شراء هذه الخضروات بكميات بسيطة، حيث يصل سعر طبق يتكون من 4 حبات من الخيار أو البندورة (الطماطم) إلى قرابة 30 دولارًا أميركيًا وهو مبلغ مرتفع للغاية. ووفقاً لأبو الحسنى فإن أسعار سلع أخرى مثل كيلو اللحم بلغ 230 شيكلا، فيما ارتفعت أصناف مثل بيض المائدة إلى 240 شيكلا إلى جانب ارتفاع أسعار أخرى مثل الأرز إلى 100 شيكل، بالإضافة إلى العدس الذي ارتفع إلى 100 شيكل. ويصف المواطن الفلسطيني ما يجري بأنه يفوق القدرة على التحمل، لا سيما وأن أسعار الخضروات باتت تفوق المقدرة على التحمل مع استمرار الحرب للشهر السادس على التوالي. علاوة على ذلك فإن هذه السلع أساسية ولا يمكن الاستغناء عليها.

مناطق وسط القطاع مثل النصيرات ودير البلح والجنوب مثل رفح لا تختلف كثيراً في المعاناة خلال الشهور الستة الماضية جراء الحرب الإسرائيلية، وإن توفرت الأسعار بشكل أقل مما هي عليه في الشمال خلال الفترة الماضية. من جانبه، يؤكد الفلسطيني احمد ابو النجا أن أسعار الخضروات تعتبر قياسية وغير منطقية مقارنة مع ما كانت عليه في السابق خلال الشهور التي سبقت الحرب الإسرائيلية المتواصلة منذ السابع من أكتوبر 2023. ويقول أبو النجا لـ«العربي الجديد» إن الاعتماد الوحيد على الخضروات يتم من خلال مصر عبر الشاحنات الواردة لرفح عبر المعبر وبوابة صلاح الدين، في ظل تكدس أعداد النازحين في المنطقة الجنوبية للقطاع 1,3 مليون نسمة. ويشير إلى أن العائلة تعتمد في بعض الأحيان على بعض الطرود التي يتم توزيعها من خلال الجهات الإغاثية في توفير الخضروات، أو شراء كميات محدودة للغاية لجعلها حاضرة على مائدة السحور والإفطار خلال الفترة الحالية. ويلفت ابو النجا إلى أن استمرار إغلاق المعابر وتدمير الأراضي الزراعية ينعكس بالسلب على قدرة الفلسطينيين على توفير احتياجاتهم، إذ إن رفع والمناطق الجنوبية من القطاع تعتبر الغطاء النباتي إلى جانب مناطق الشمال الخالية من السكان.

> سعر 4 حبات طماطم يصل إلى 30 دولاراً في بعض المناطق

تحذيرات الجوع

يأتي تفاقم الأزمات المعيشية واستهداف الاحتلال لتدمير مصادر الغذاء وإطباق الحصار عبر إغلاق كافة المعابر، وسط تحذيرات أممية من مخاطر الجوع التي ادت إلى موت عشرات من الفلسطينيين خاصة الأطفال والنساء. وأفاد تقرير أممي حول الأمن الغذائي في قطاع غزة بأن المجاعة وشبكة في الجزء الشمالي من القطاع، ومن المتوقع أن تحدث في الفترة بين الوقت الراهن وأيار/ مايو في المحافظتين الشماليتين اللتين يوجد بهما نحو 300 ألف شخص. وقال تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر يوم 18 مارس/ آذار الجاري، إن الحد الأقصى لانعدام الأمن الغذائي الحاد للمجاعة قد تم تجاوزه بشكل كبير، وإن سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة يتقدم بوتيرة قياسية نحو العتبة الثانية للمجاعة. وذكر أن معدلات الوفيات غير الناجمة عن إصابات الرضوح (الحوادث)، وهي المؤشر النهائي للمجاعة، تتسارع، ولكن البيانات تظل محدودة، كما هو الحال في مناطق الحروب. وأفاد التقرير أيضا بأن جميع سكان غزة يواجهون مستويات توصف بالأزمة في انعدام الأمن الغذائي أو أسوأ. وذكر أن نصف عدد السكان، 1,1 مليون شخص في غزة، قد استنفدوا بالكامل إمداداتهم الغذائية وقدراتهم على التكيف ويعانون من الجوع الكارثي والتضور جوعا. وقال التقرير إن المجاعة - حتى في شمال غزة - يمكن وقفها إذا تم تسهيل الوصول الكامل لمنظمات الإغاثة لتوفير الغذاء والمياه والأدوية والخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي، على نطاق واسع، لجميع السكان المدنيين. وأضاف أن ذلك يتطلب وقفا لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن مجرد تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية يتطلب دخول ما لا يقل عن 300 شاحنة يوميا إلى غزة وتوزيع الأغذية وخاصة في الشمال.

خسارة الموسم الذهبي

من جانبها، تقول منظمة أوكسفام للإغاثة والتنمية إنه «تم تدمير وخسارة الإنتاج الزراعي الموسمي في «الزمن الذهبي» في شمال غزة، وسط مخاوف متزايدة من تفاقم الجوع والمجاعة، حيث تم تدمير «الوقت الذهبي» لإنتاج الزراعي الذي استمر لمدة شهرين لمزارعي غزة بسبب القصف العسكري الإسرائيلي وإغلاق شمال غزة، مما أدى إلى تدمير أغنى الأراضي الزراعية في القطاع، والتي تعد واحدة من أكبر مصادر الفاكهة والخضروات». ووفقاً لبيانات المنظمة فإن فقدان الإنتاج الزراعي المحلي أدى إلى تفاقم سوء التغذية والجوع، مما يؤدي إلى المجاعة والخوف من الأسوأ في المستقبل بالنسبة لنحو 300 ألف شخص ما زالوا يعيشون الآن في شمال قطاع غزة. وتقدر المنظمة أن ما يقرب من ربع الحيازات الزراعية في شمال غزة دمرت بالكامل على يد القوات الإسرائيلية التي استهدفت الدفيئات الزراعية والمباني، و70% من الأراضي الزراعية وأساطيل الصيد في غزة في الأيام الأولى للقصف والتوغل. وحسب أوكسفام، فإن قيمة القطاع الزراعي في القطاع سنوياً تزيد عن 575 مليون دولار، وبالتالي فإن فقدان المحاصيل اللازمة لكسب الرزق والدخل لا يؤدي فقط إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل، بل سيكون له آثار شديدة طويلة المدى.

تدهور القوة الشرائية

لفت أحدث تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي) إلى أن أسعار السلع الأساسية في القطاع شهدت قفزات هائلة، كما انخفضت القوة الشرائية للمواطنين بتراكم مقداره 53% خلال خمسة أشهر من العدوان، فيما سجل شهر فبراير/ شباط 2024 انخفاضا مقداره 21% في القوة الشرائية مقارنة بالشهر السابق. وسجلت أسعار الأسماك الحية الطازجة أو المبردة او المجمدة ارتفاعا بنسبة 183,76%، وأسعار بدائل السكر وسكريات أخرى بنسبة 149,12%، وأسعار الخضروات المجففة بنسبة 89,12%، وأسعار البيض بنسبة 86,05%، وأسعار الوقود الصلب بنسبة 57,89%، وأسعار الخبز بنسبة 50,99%. وحسب التقرير، ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة بنسبة 36,89%، وأسعار الخضروات الطازجة بنسبة 36,03%، وأسعار الذرة بنسبة 33,66%، وأسعار أغذية الأطفال بنسبة 33,33%.

1,1 مليون شخص بالقطاع استنفدوا بالكامل إمداداتهم الغذائية (عابد زقوت/فرانس برس)

انخفاض صادرات وواردات السلع

كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن انخفاض صادرات وواردات السلع خلال شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2023. وقال الإحصاء في تقرير صدر عنه اول من امس، إن الصادرات السلعية انخفضت خلال شهر يناير 2024 بنسبة 15% مقارنة مع الشهر ذاته من عام 2023، إذ بلغت قيمتها 130,8 مليون دولار. واضافت ان الصادرات الى إسرائيل انخفضت خلال شهر يناير الماضي بنسبة 21% مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2023، وشكلت الصادرات الى دولة الاحتلال 80% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر يناير 2024، بينما ارتفعت الصادرات الى باقي دول العالم بنسبة 22% مقارنة مع يناير 2023.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الاثنين منخفضة بضغط تراجع جماعي للقطاعات، في مقدمتها البنوك والخدمات المالية. انخفض المؤشر العام بنسبة 1,20% ليصل إلى النقطة 10092,68، فاقداً 122,07 نقطة عن مستوى أول من أمس. أثر على الجلسة تراجع قطاعات البورصة الـ7 وجاء في مقدمتها البنوك والخدمات المالية بواقع 1,71%، وتلاه قطاع الصناعات بـ1,36%. ارتفعت السيولة إلى 461,72 مليون ريال، مقابل 275,26 مليون ريال أول من أمس، وزادت أحجام التداول عند 136,24 مليون سهم، مقارنة بـ105,74 ملايين سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 16,36 ألف صفقة، مقابل 9,73 آلاف صفقة أول من أمس. ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الإسلامية» بينما تراجعت الأسهم البالغ عددها 43 سهماً بـ6,55%، كما ارتفع سعر 4 أسهم على رأسها «مقدام» بـ0,79%، واستقر سعر سهمين.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، وسط ارتفاع لـ4 قطاعات. انخفض مؤشرا السوق الأول والعام بنسبة 0,34% و0,27% على التوالي، بينما صعد «الرئيسي 50» بنحو 0,21%، وهبط «الرئيسي» 0,11% عن مستوى أول من أمس. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 28,75 مليون دينار، وزعت على 112,51 مليون سهم، بتنفيذ 9,24 آلاف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 4 قطاعات، في مقدمتها الخدمات الاستهلاكية بـ0,65%، بينما تراجعت 8 قطاعات على رأسها الخدمات المالية بـ0,89%، واستقر قطاع الرعاية الصحية. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 43 سهماً على رأسها «امتيازات» بـ9,02%، بينما تراجع سعر 57 سهماً في مقدمتها «مدار» بواقع 9,31%. واستقر سعر 17 سهماً.

عُمان

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات أمس متراجعاً 0,22 بالمائة، بإقفاله عند مستوى 4782,57 نقطة، خاسراً 10,58 نقاط. مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة أول من أمس. وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 0,39 بالمائة، بضغط سهم حديد الجزيرة القيادي المتراجع بنسبة 7,06 بالمائة، وارتفع سهم المها للسيراميك بنسبة 1,1 بالمائة. وتراجع أيضاً القطاع المالي بنسبة 0,34 بالمائة، مع تقدم سهم المدينة تكافل بنسبة 7,96 بالمائة، وانخفض صحار الدولي القيادي بنسبة 0,89 بالمائة. وكان قطاع الخدمات الأقل ارتفاعاً أمس بنسبة 0,19 بالمائة، بضغط سهم الغاز الوطنية القيادي المتراجع بنسبة 5,62 بالمائة، وانخفض النهضة للخدمات القيادي بنسبة 1,81 بالمائة. وحدّت من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم بركاء للمياه والطاقة للرابحين بنسبة 9,93 بالمائة. وتراجع حجم التداولات أمس إلى 22,6 مليون سهم، مقابل 53,98 مليون سهم بالجلسة السابقة. وتراجعت قيمة التداولات إلى 3,65 ملايين ريال، مقارنة بنحو 6,03 ملايين ريال في جلسة أول من أمس.

مال وسياسة

تنتقل أزمة إعفاء اليهود المتشددين في إسرائيل من التجنيد الإلزامي من الأروقة السياسية إلى دروب الاقتصاد، إذ تتصاعد تحذيرات قطاعات الأعمال من تعرضها لمشاكل أعمق، فضلاً عن تكبد الخزينة العامة الإسرائيلية عشرات مليارات الشيكلات

أزمة إعفاء الحريديم من التجنيد

خسائر إسرائيلية بعشرات مليارات الدولارات وتحذيرات من تفكك الدولة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تتصاعد حالة السخط في أوساط قطاعات الأعمال في إسرائيل من تبني رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خطة تسمح باستمرار إعفاء اليهود المتشددين (الحريديم) من الخدمة العسكرية الإلزامية، أو التخفيف من شروط الانضمام إلى الجيش، ليحذّر 200 من كبار رجال الأعمال من خسائر اقتصادية تعمق أوجاع الاقتصاد الناجمة عن استمرار الحرب على غزة وتعيده 20 عاماً إلى الوراء. وتتزامن هذه التحذيرات مع تأكيد وزارة المالية أن عدم تجنيد الحريديم يزيد من أعباء الموازنة في ظل الاعتماد في المقابل على جنود الاحتياط الأكثر كلفة، والذين يتسبب استدعاؤهم أيضاً في تراجع الإنتاج في مختلف القطاعات. ويشكل اليهود المتشددون 13% من سكان إسرائيل، وهي نسبة من المتوقع أن تزيد إلى 19% عام 2035 بسبب ارتفاع معدلات المواليد بينهم. ويقول خبراء اقتصاد إن الإعفاء من التجنيد يبقي بعضهم في المعاهد اللاهوتية بلا داع وخارج القوة العاملة. ولم يكشف بعد عن تفاصيل التشريع الحكومي المقترح بشأن الموقف من تجنيد هؤلاء، لكن أجزاء منه سربت لوسائل الإعلام الإسرائيلية أشارت إلى أنه سيبقي على الإعفاء المثير للجدل بشكل غير مباشر، لا سيما أن مسودة مقترحة من جانب نتنياهو تتضمن رفع سن الإعفاء إلى 35 عاماً لمحاولة امتصاص غضب الحريديم الرافضين الخدمة العسكرية الإلزامية.

ويلزم القانون الإسرائيلي المواطنين، ما عدا العرب، الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً بالتجنيد الإلزامي مدة 24 شهراً للنساء، و32 شهراً للرجال، في حين يُعفى الحريديم من التجنيد منذ تأسيس دولة الاحتلال عام 1948. لكن منتدى الأعمال، الذي يتكون من نحو 200 من كبار رجال الأعمال في إسرائيل، بينهم رؤساء تنفيذيون لأكبر البنوك وأصحاب أكبر الشركات وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد، وجه انتقادات حادة إلى نية الحكومة رفع سن الإعفاء من التجنيد لليهود المتشددين، مشدداً في رسالة، وفق صحيفة يديعوت أحرونوت أمس الاثنين، على أن ذلك «سيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في تحمل العبء، على وجه التحديد في الفترة الأصعب التي تمر بها دولة إسرائيل، ويفكك النسيج الاجتماعي» في البلاد.

وقال المنتدى: «ندعو رئيس الوزراء إلى إزالة من السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في أعقاب الحرب على غزة، لا سيما ما يتعلق بانفلات العجز في الموازنة العامة وارتفاع الديون وتداعيات ذلك على التصنيف الائتماني لإسرائيل، وهو بالفعل ما حدث من خفض وكالة موديز العالمية، في فبراير/ شباط الماضي، التصنيف الائتماني لإسرائيل مع نظرة مستقبلية سلبية.

ياتي اعتراض منتدى العمال على توجه هذا الاقتراح من جدول الأعمال، وأن يقدم مع وزير الدفاع (يوآف غالانت) والوزير بني غانتس (عضو حكومة الحرب الإسرائيلية) اقتراحاً يخلق بنية تحتية لتحمل العبء بشكل متساوٍ. لقد تعلمنا من أحداث العام الماضي أنه يجب علينا ألا نزيد الشرخ في الأمة، وعلينا جميعاً أن نتكاتف لضمان مستقبلنا المشترك في هذا البلد».

ولطالما وجه منتدى العمال رسائل تحذيرية حكومة نتنياهو لإعفاء اليهود المتدينين من الخدمة العسكرية الإلزامية، في الوقت الذي يحذر عدد غير قليل من كبار المسؤولين في البلاد من الأمر ذاته، بينهم رئيس قسم الميزانية في وزارة المالية يوآف غيردوس، الذي بعث رسالة إلى نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، حذر فيها من أنه إذا مُرّر قانون يتبنى هذا الإعفاء فإن ذلك سيؤدي إلى تكبد الاقتصاد 104 مليارات شيكل (28,8 مليار دولار) على مدى عقد من الزمن. وأشارت الكلف المرتفعة لاستعانة جيش الاحتلال بمئات آلاف جنود الاحتياط في الحرب المستمرة على غزة أزمة بين وزارتي المالية والدفاع، إذ كشفت البيانات المالية أن كلفة جندي الاحتياط تقترب من ضعف كلفة الجندي النظامي، ما يحمل الموازنة أعباء كبيرة وسط غياب اليقين بشأن انتهاء الحرب قريباً، فضلاً عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد جراء تحويل جهد مئات الآلاف من خطوط الإنتاج إلى الجبهات الحربية. ونشر كبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية شموئيل أبرامسون، في وقت سابق من مارس/آذار الجاري، تحليلاً يوضح الاختلافات والتكلفة التي يتحملها الاقتصاد بين تمديد الخدمة الاحتياطية مقابل تمديد الخدمة العادية. وأكد أبرامسون أن التكلفة التي يتحملها الاقتصاد نتيجة تمديد الخدمة الاحتياطية أعلى بكثير من تكلفة تمديد الخدمة للجنود النظاميين، لافتاً إلى أنه «يمكن أن تصل فروق التكلفة إلى أكثر من مليار شيكل في تمديد الخدمة في شهر واحد». وأشارت البيانات إلى أن متوسط تكلفة جندي الاحتياط تصل إلى 48 ألف شيكل شهرياً مقابل 27 ألفاً للجندي النظامي. وبالنسبة للنساء، فإن متوسط تكلفة المجندة الاحتياطية تبلغ 32 ألف شيكل، بينما تبلغ للمجندات النظاميات 21 ألفاً شهرياً. وبخلاف حالة السخط التي تسيطر على القطاعات الاقتصادية من إعفاء الحريديم من التجنيد، فإن توجه حكومة نتنياهو إلى إصدار قانون يسمح باستمرار هذا الإعفاء يهدد بقاء الائتلاف الحكومي الأكثر تشدداً في تاريخ إسرائيل.

وكانت حكومة نتنياهو مررت قراراً في يونيو/ حزيران 2023، يأمر الجيش الإسرائيلي بعدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية الحريدية لتسعة أشهر، حتى تقوم بصياغة قانون جديد، وتنتهي فاعلية القرار نهاية مارس/ آذار الجاري. وتعد مشاركة «الحريدم» في الجيش من أكثر المواضيع حساسية وإثارة للتوتر في إسرائيل، إذ يعارض العلمانيون إعفاء اليهود المتدينين من التجنيد، بينما للأحزاب الدينية اليهودية ثقل في الحكومة حيث من شأن انسحابها أن يسقط الحكومة حتماً، لذلك يسعى نتنياهو في سياساته لإرضائها.

ومنذ سنوات هناك محاولات متكررة لسن قانون لتجنيد المتدينين لكن يجرى تأجيله، وأحد الشروط التي وضعها حزبا شاس ويهودوت هتوراه على نتنياهو للانضمام إلى الحكومة هو منع سن قانون كهذا.

ولحزبي يهودوت هتوراه وشاس 18 مقعداً في الكنيست من أصل 64 صوتاً داعماً للحكومة الحالية. ويلزم الحصول على ثقة 61 عضو كنيست على الأقل من أجل ضمان بقاء الحكومة، ما يشير إلى التأثير المحتمل لمغادرة الأحزاب الدينية للحكومة.

ارتفاع كلف جنود الاحتياط

نشر كبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية شموئيل ابرامسون في وقت سابق من مارس/آذار الجاري، تحليلاً أشار فيه إلى ان التكلفة التي يتحملها الاقتصاد نتيجة تمديد الخدمة الاحتياطية في الجيش اعلى بكثير من تمديد الخدمة للجنود النظاميين، لافتا الى انه «يمكن ان تصل الفروق الى اكثر من مليار شيكل في الشهر». ووفق التحليل فان متوسط تكلفة جندي الاحتياط تصل الى 48 الف شيكل للجندي النظامي.

اليهود المتشددون يمثلون 13% من سكان إسرائيل (فرانس برس)

وزارة المالية تحذر من تكبد الموازنة 104 مليارات شيكل على مدى عقد

روسيا تتجه إلى توسيع شرائح الضريبة التصاعدية

الضريبة التصاعدية تهدف إلى زيادة عوائد الخزانة لتقليص عجز الموازنة (مكسيم كونستانتينوف/ Getty)

تتجه روسيا لتوسيع شرائح الضرائب التصاعدية من أجل توزيع أكثر عدالة للأعباء وتحقيق موارد إضافية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد فوز الرئيس الروسي الحالي والمنتخب، فلاديمير بوتين، بالانتخابات الرئاسية التي جرت في نهاية الأسبوع قبل الماضي، وبقاء أسابيع معدودة على تنصيبه الجديد في بداية مايو/أيار المقبل، تتجلى شيئاً فشيئاً ملامح الإصلاحات المالية خلال ولايته الرئاسية المقبلة، بما في ذلك توسيع نطاق العمل بضريبة الدخل التصاعدية بدلاً من النسبية الثابتة. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية عام 1991، اعتمدت روسيا الضريبة التصاعدية على دخول الأفراد خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2001، وكانت تتراوح بين 12% و35%. ثم اعتمدت السلطات العمل بالضريبة النسبية الثابتة بنسبة 13% لمدة عقدين تقريباً.

وبموازاة توسع رقعة انتشار جائحة كورونا في عام 2020، أعلن بوتين عن العودة الجزئية إلى العمل بالضريبة التصاعدية اعتباراً من عام 2021، لجهة رفع ضريبة الدخل إلى 15% في حال فاق دخل الفرد السنوي 5 ملايين روبل (أكثر من 50 ألف دولار وفقاً لسعر الصرف الحالي). وحالياً، يقتصر تطبيق الضريبة التصاعدية على ذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الـ5 ملايين روبل، مع الإبقاء على الضريبة بنسبة 13% على المبلغ دون هذه العتبة. وفي الوقت الذي لم يتم فيه الكشف عن المقاييس الجديدة للضريبة التصاعدية بعد، سبق لرئيس لجنة سوق المال بمجلس الدوما (النواب) الروسي، أناتولي أكساكوف، أن أعرب عن اعتقاده بأن النسبة المرتفعة لضريبة الدخل البالغة 15%، يمكن تحديدها لمن تفوق دخولهم السنوية مليون روبل (ما يقارب 11 ألف دولار)، على أن تكون 20% لمن يتقاضون أكثر من 5 ملايين روبل سنوياً. ويعتبر المحلل المالي، مارك غويخمان وعضو لجنة الخبراء بمنصة «أونلاين فوز» التعليمية، أن الضريبة التصاعدية قد تساعد في تقليص الفجوة بين مختلف شرائح سكان روسيا من جهة التفاوت في مستوى الدخول، محذراً في الوقت نفسه من أن اعتماد الضريبة التصاعدية قد يوسع نطاق التهرب من دفعها. ويقول غويخمان الذي يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، في حديث لـ«العربي الجديد»: «تُهدف الضريبة التصاعدية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما الحد من تفاوت دخول المواطنين وزيادة عوائد الخزانة لتقليص عجز الموازنة، وهما هدفان يكمل أحدهما الآخر». ويستشهد بأرقام هيئة الإحصاء الروسية «روس ستات» التي تشير إلى أن حصة الـ10% من أصحاب أعلى الدخول في إجمالي المدخولات في البلاد، تبلغ نحو 30%، بينما تبلغ حصة الـ10% من السكان الأقل دخلاً، 2% فقط من مجموع المداخيل، مما يعكس حالة من التفاوت الحاد في المجتمع الروسي. ومع ذلك، يقر غويخمان بأن اعتماد الضريبة التصاعدية لن يخلو من سلبيات، مضيفاً: «عندما طبقت الضريبة التصاعدية في تسعينيات القرن الماضي، تمكن كثيرون من التهرب من دفع الضرائب بطرق مختلفة. أضف إلى ذلك النقطة السلبية الرئيسية، وهي أن اعتماد الضريبة التصاعدية يزيد من صعوبة إدارة المنظومة الضريبية، مما يزيد من حصة العمالة غير الرسمية بسوق العمل». ومن مؤشرات إدراج الإصلاح الضريبي المرتقب ضمن أولويات الولاية الرئاسية الجديدة، حديث بوتين بعيد إعادة انتخابه حول ضرورة تدقيق القرارات المتعلقة بتعديل المنظومة الضريبية في روسيا. وقال بوتين خلال لقاء جمعه مع المرشحين الخاسرين للرئاسة: «يجب أن نكون دقيقين للغاية هنا ونتبنى منظومة لن نغيرها وتكون مستقرة على مدى ست سنوات على الأقل. سيكون ذلك واحداً من النقاشات الهامة في البرلمان. ستقترح الحكومة حلولها من جهة كيف وممن وكم، ويجب أن نكون دقيقين للغاية هنا». وتطرق بوتين إلى ذلك في سياق مسألة تقليص التفاوت في الأجور التي طرحها مرشحا الحزبين الشيوعي، نيقولاي خاريتونوف، والليبرالي الديمقراطي، ليونيد سلوتسكي، اللذين حلا في المرتبتين الثانية والرابعة على التوالي ضمن نتائج الانتخابات. مع ذلك، لم تشكل خطة إجراء إصلاح للمنظومة الضريبية مفاجأة كبيرة، إذ دعا بوتين في رسالته إلى الجمعية الفدرالية بمجلسي الدوما (النواب) والاتحاد (الشيوخ) في نهاية فبراير/شباط الماضي، إلى توزيع أكثر عدالة للأعباء الضريبية بين الأفراد والشركات، مقترحا تحديث المنظومة المالية بما يوفر الموارد اللازمة للوفاء بالمهام الوطنية والبرامج الإقليمية، وتقليص حالة اللامساواة في المجتمع والفجوة في تنمية مختلف الأقاليم.

بوتين دعا إلى توزيع أكثر عدالة للأعباء الضريبية

أسعار النفط تحقق مكاسب للشهر الثالث

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، مدفوعة بالهجمات الأوكرانية على المصافي الروسية، وتخفيض الإمدادات من جانب تحالف «أوبك+». ولامس خام برنت مستوى 86 دولاراً للبرميل، أمس الاثنين، بعد تراجعه بأكثر من 2% في الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع الماضي، فيما اقترب خام غرب تكساس الوسيط الأميركي من 81 دولاراً للبرميل. وتتجه أسعار النفط الخام لتحقيق مكاسب شهرية ثالثة بعد الارتفاعات المحققة خلال الشهرين الماضيين مع استمرار «أوبك+» في فرض قيود على الإنتاج، فضلاً عن خطط الصين لتوسيع الإنتاج الصناعي، إذ قال رئيس مجلس الدولة لي تشيانغ إن بكين تكثف دعمها السياسي لتحفيز النمو، كما تقوم بمعالجة المخاطر النظامية. في الأثناء، تتخوف الأسواق من استمرار ضربات الطائرات المسيّرة من قبل أوكرانيا للمصافي الروسية والتي تعيق قدرات روسيا على تكرير النفط الخام، فضلاً عن تصاعد التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

وأول من أمس الأحد، قالت القيادة المركزية الأميركية، إن الحوثيين في اليمن أطلقوا صاروخاً على ناقلة النفط المملوكة للصين «هوانغ بو» يوم السبت الماضي، مما يسلط الضوء على المخاطر المستمرة التي تهدد الشحن في البحر الأحمر قبالة اليمن. وما يؤشر على اتجاه الأسعار نحو الصعود، ارتفع صافي مراكز الشراء لمديري الأموال على خام برنت إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من عام. وقال ستيفانو جراسو، كبير مديري المحافظ في صندوق «8vantedge Pte» ومقره سنغافورة لوكالة بلومبيرغ الأميركية: «من ناحية، يبدو العرض والطلب متوازنين، مع احتفاظ السعوديين بقدرة إنتاجية فائضة، لكن من ناحية أخرى، فإن الاضطرابات قاب قوسين أو أدنى» من أن تؤثر على هذا التوازن. وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس «إن.إكس.تريدنغ»، وهي وحدة تابعة لشركة نيسان للأوراق المالية، إن «تصاعد التوتر الجيوسياسي، بالإضافة إلى زيادة الهجمات على منشآت الطاقة في روسيا وأوكرانيا مع تراجع الآمال في وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، أثار المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية». وأضاف كيكوكاوا لوكالة رويترز أنّ «انخفاض عدد منصات الحفر الأميركية زاد أيضاً المخاوف بشأن شح الإمدادات». وأظهرت بيانات شركة خدمات الطاقة «بيكر هيوز» انخفاض عدد منصات النفط الأميركية في الأسبوع الماضي، وهو ما يشير إلى انخفاض الإمدادات في المستقبل. ويسبب ارتفاع أسعار النفط إزعاجاً للدول الأوروبية التي قطعت شوطاً كبيراً في كبح التضخم، وكذلك الولايات المتحدة التي يأمل الرئيس جو بايدن في استقرار أسعار البنزين وعدم صعود معدل التضخم ولا سيما في الأشهر السابقة للانتخابات المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ويأمل أن يعبر من خلالها إلى فترة رئاسية ثانية. وارتفعت أسعار النفط بنحو 15% هذا العام إلى 85 دولاراً للبرميل. ووفق البيانات الرسمية الصادرة في وقت سابق من مارس/آذار الجاري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) في الولايات المتحدة بنسبة 0,4% على أساس شهري في فبراير/ شباط الماضي بعد زيادتها 0,3% في يناير/كانون الثاني، كما صعدت على أساس سنوي بنسبة 3,2% بعد ارتفاعها 3,1% في الشهر الأول من العام.

خام برنت لامس 86 دولاراً للبرميل خلال تعاملات أمس

خطة الصين للحفيز النمو ترفع الطلب على النفط (Getty)

رؤية

حلول لأزمة الأرز المزمنة في مصر

عبد التواب بركات

في محاولة جديدة للسيطرة على ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر، أصدر وزير التموين المصري، علي مصيلحي، قرارا يلزم التجار بكتابة الحد الأقصى لسعر بيع 7 سلع استراتيجية وهي: الأرز، السكر، الفول، الألبان، الأجبان، المكرونة، الزيوت. ورغم صدور القرار في الثاني من هذا الشهر، تفاقمت أزمة السلع الغذائية، واستمرت الأسعار في الارتفاع، وتعمقت الأزمة باختفاء السلع من الأسواق، خاصة الأرز والسكر. وفي محاولة سابقة، أصدر وزير التموين قراراً بتشكيل لجنة عليا في الوزارة والمديريات التموينية في المحافظات لإلزام الموزعين وتجار الجملة والتجزئة بوجود فواتير ضريبية، لمراقبة مدة تخزين السلع الغذائية، وعلى رأسها الأرز، بحيث لا تزيد عن شهرين. وفشل القرار الذي صدر قبل عشرة أيام من القرار السابق، في ضبط الأسعار، ما دعا الوزير إلى إصدار القرار الأخير. وارتفعت أسعار الأرز في الأسواق إلى ما يزيد عن ضعف الأسعار التي كان عليها في العام الماضي، حيث ارتفع سعر الكيلوغرام المعبأ إلى 47 جنيهاً، والسائب في المناطق الشعبية إلى 34 جنيها، وفي المعارض الحكومية 27 جنيها، ولكن عددها محدود جدا وتتواجد في بعض المدن الكبرى فقط.

محاولات فاشلة

في نهاية العام الماضي، أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا للسيطرة على ارتفاع الأسعار، باعتبار 7 سلع من المنتجات الاستراتيجية في تطبيق حكم المادة (8) من قانون حماية المستهلك، ويحظر حبسها عن التداول؛ سواء من خلال إخفائها، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها أو بأي صورة أخرى، وكان الأرز على رأس تلك السلع. وألزم حائزي السلع من المنتجين والموردين والموزعين والبائعين ومن في حكمهم بالمبادرة فورًا، بإخطار مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة على مستوى الجمهورية بنوعية وكميات ما قد يكون مخزنًا لديهم من هذه السلع. ورغم القرارات غير الدستورية ولا المنطقية، عانت مصر العام الماضي من أزمة نقص الأرز وارتفاع سعره، ليصدر مجلس الوزراء قرارا رقم 66 لسنة 2022 بتحديد سعر الأرز المعبأ الأبيض، بحيث لا يزيد عن 15 جنيها، وكيلو الأرز الأبيض غير المعبأ بـ12 جنيها لمدة 3 أشهر، إلا أن الأزمة استمرت، واستمر النقص في المعروض من الأرز في السوق منذ صدور القرار. وفي ظل اختفاء الأرز من على أرفف المحلات قبل أيام من شهر رمضان، ظهرت لأول مرة في مصر أسواق سرية في المناطق الشعبية والقرى تبيع الأرز بعيدا عن عيون الحكومة التي تسيّر حملات أمنية على المحلات وكمائن على الطرق لمصادرة الأرز وإعادة بيعه في المعارض الحكومية، وهو دليل على تفاقم أزمة الأرز في البلاد. ورغم إعلان وزير التموين مرارا وتكرارا عن عدم وجود أزمة في الأرز وأن مصر تكتفي ذاتيا من السلعة الاستراتيجية، كشف المتحدث باسم الوزارة، أحمد كمال، لوكالة رويترز قبل شهرين، أن الاحتياطي الاستراتيجي لمصر من الأرز يكفي 1,4 شهر. ما يعني أن مخازن وزارة التموين تكاد تكون خالية من الأرز. وفي تقديري، أن أزمة الأرز سوف تستمر هذا العام أيضا وحتى حلول موسم الحصاد في شهر سبتمبر على أقل تقدير، في ظل حظر الهند، أكبر مصدّر للأرز في العالم، تصدير الأرز، وارتفاع الأسعار في السوق الدولية، والانخفاض الكبير في قيمة الجنيه الذي وصل إلى 48 جنيها للدولار. ورغم صعوبة الموقف، يمكن للحكومة المصرية أن تنفذ مجموعة من الإجراءات قبل موسم الزراعة الجديد، والذي يحل في شهري مايو ويونيو القادمين، لعلاج الأزمة المستمرة منذ سنوات. وتركز هنا على إجراءين فقط يمكن من خلالهما علاج المشكلة تماما.

أولا: زيادة مساحة الأرز

في بداية سنة 2022، ظهرت أزمة في الخبز في مصر وبعض دول العالم، وتضاعفت أسعار القمح بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. واقترحت أن تتوسع الحكومة في زراعة الأرز، ليكون بديلا محليا لرغيف العيش الذي يصنع من القمح المستورد، في ظل تقارير تؤكد طول مدة الحرب. واقترحت أن تصل مساحة الأرز إلى 1,8 مليون فدان بدلا من 724 ألفًا التي تتمسك بها الحكومة كل سنة، بحجة توفير مياه الري. وللأسف لم يلق الاقتراح آذانا صاغية، واندلعت أزمة في الأرز منذ ذلك الوقت بالتزامن مع أزمة الخبز المحتدمة. وأكرر هنا أنه ما لم تزد الحكومة مساحة الأرز هذا الموسم، سوف تستمر الأزمة وتتعمق وتشتعل الأسعار أكثر، ويستمر اختفاء الأرز من الأسواق. في مطلع هذا العام، نشرت الجريدة الرسمية المصرية قرار وزير الموارد المائية والري، هاني سويلم، رقم 543 والذي يحدد مساحات زراعة الأرز في مصر لعام 2024 بـ724 ألف فدان في محافظات شمال الدلتا، بالإضافة إلى 350 ألف فدان إضافية من سلالات الأرز التي تتحمل الجفاف والملوحة في نفس المحافظات المصرح لها بزراعة الأرز. وهي نفس المساحة التي يتم التصريح بزراعتها منذ سنة 2016، بحجة أن الأرز شره لاستهلاك المياه، وأن الحكومة بصدد مواجهة آثار سد النهضة الإثيوبي على مصر. وأثبتنا أن الأرز بري، من فرية إهدار مياه الري، ولكن لا حياة لمن تنادي. وثبت أن المساحة غير كافية لتغطية الاستهلاك المحلي، وتسببت في تراجع الإنتاج وتحوّل مصر من بلد مصدّر للأرز إلى مستورد. ورغم ادعاء الحكومة أن المساحة تكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز كالعادة، أعلنت وزارة التموين، ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية، عن إجراء الممارسة رقم (2) لسنة 2024 لاستيراد أرز أبيض، وحددت الوزارة توقيت وصول الأرز في الفترة من 15 مارس إلى 15 إبريل 2024. وهي المناقصة الثانية خلال شهر واحد التي تعلن فيها الوزارة عن مناقصة لاستيراد الأرز، حيث حددت المناقصة الأولى توقيت وصول الأرز في الفترة من 19 فبراير إلى 10 مارس 2024، ما يفند بوضوح ادعاء الحكومة أن مصر تكتفي ذاتيا من الأرز. وما لم تسمح الحكومة بزيادة مساحة الأرز إلى 1,5 مليون فدان على الأقل، فسوف تستمر أزمة الأرز حتى نهاية العام القادم 2025.

النص الكامل
على الموقع الإلكتروني